



التنظيم النقابي الرسمي 2-1

تاريخ طويل من الولاء للسلطة.. على حساب العمال

يتبنى أحمد عبد الحليم حسين، وكيل وزارة القوى العاملة السابق، فرضية مفادها أن أنظمة الحكم المصرية -على اختلافاتها- اتفقت على أمر واحد، هو تأميم الحركة العمالية المستقلة. ومن أجل التديليل على صحة هذه الفرضية يتتبع الكاتب المحطات الرئيسية في التاريخ النقابي للحركة العمالية المصرية ومواقف النظم الحاكمة المتطابقة تقريباً في قمع هذا النضال.

أحمد عبد الحليم حسين

(البديل - ٢٤/١٢/٢٠٠٧). كما ينسب إلى حسين مجاور رئيس الاتحاد العام وعضو مجلس إدارة شركة السويس للاستثمار حصرية على مكافأة سنوية من الشركة تصل إلى مليون جنيه (البديل - ٢٤/١٢/٢٠٠٧). إن التنظيم النقابي الرسمي المصري في مستوياته العليا على الأقل يحمل دائماً بصمة للنظام وحضنه، فربنيس وأعضاء مجالس إدارات الاتحاد ووزراء وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة كانوا أعضاء في الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم حزب مصر ثم الحزب الوطني. إنه الجناح العمالي للبرجوازية الحاكمة وجزء مكمل لها، وإداة مهمة للسلطة في إعانة الكفاح النقابي العمالي وتوجيهه وإفساده.

يدعم النقابات العمالية تحت قيادة بيروقراطية واحدة تخدم النظام ويستطيع التحكم فيها وتسييرها طبقاً لهواه الطبقي والسياسي فاعلمت تأميم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عام ١٩٥٧، ولم يكن نشور، هذا الاتحاد لتبورا لحركة عمالية أو تعبيرا عنها، بل كان أحد أوجه تطور أدوات النظام العسكري الجديد. ومن هنا تأسست البيروقراطية العمالية لتفصل القاعدة العمالية عن قياداتها. وفي سياق الديماغوجية الناصرية أعلن من فصل مصلحة العمل عن وزارة الشؤون الاجتماعية (ومن قبل كانت تتبع وزارة الداخلية باعتبارها أمور العمال شأنياً) وإعلان وزارة العمل ١٩٦٦ وإمعانا في التزييف أولاً بحدد القوابين الانتهازيين أنور سلامة ليصبح وزير عمل في البلاد. وهكذا اكتملت التزييف وأصبح للعمال وزارة والوزارة عامل. وتأسست طبقة السنوسيز قبل داخل اتحاد العام للعمال لكل قيادة تقدم ولاها للسلطة لا لقائدها العمالية. ناظرين إلى كبرى الوزارة النامول. ومن لم يصل إليه فالباب مفتوح للرشوة أو لسرقة أموال النقابات وحضور المؤتمرات الدولية وتبادل السفريات إلى الاتحادات العمالية في البلاد العربية - وأغلبها بالثمنسية أسوأ من أثماننا - والاتحادات الدولية الصفرأ. كما خلفت لهم الدولة أسبابا أخرى للمعاملة اختلفا إماما ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه سنوياً. ما جعلهم على صعيد العمل العمالي -الجماعية العمالية- المؤسسة الاجتماعية العمالية - مراكز التدرج المهني (...). وما هي أخبار الفساد وعراك الفسدة تنتشر، فيضيب إلى مدير الجامعة والمؤسسة الثقافية وعندما تستجيب وزارة العدل باسم وزير العدل من أصل عمالي. الواقع أن الأمر لم يتحسن فالنظام خربيا مدرسة الأبن والباحث، والأثنان دخلا للتنظيم النقابي بالترتيب، واستيعاب القيادات الشريفة المهنية والوطنية والاشتراكية. ■

خروج أول اتحاد عمالي مصري إلى الوجود عام ١٩٢٦، ورغم اشتراك الطبقة العاملة المصرية في النضال الوطني الديمقراطي اشتراكا واسعاً وفعّالاً - من صغر فخرها في بادئها - إلا أن قيادة البرجوازية للحركة الوطنية آنذاك بزمامة زرع زغل حولت حلت الاتحاد البيروقراطية العسكرية مجتمع كبار سالك الأرض وكبار رجال المال والصناعة، أصدرت حكماً بإعدام مصطفى حسين وعبد الرحمن البقري، عاملي غزل كفر الدوار لترجمتهما إضراباً عمالياً بالشرطة. لتعلن البرجوازية الجديدة -يوحسم- تناقضها سياسياً مع الطبقة العاملة المصرية مرة أخرى، وواصلت سياسات قمع احتجاجات أو تحركات العمال في مهدها وقيل ظهورها، حيث احتكرت السلطة الجديدة السياسية و«أممت» الطبقات تحت جناح العسكريين كما ستؤمّم المستقبلية دون موافقة الإخوان بتعيينين عن بقية القوى، وبالطال ذلك بعض القوى تخاف من الإخوان أكثر من الحكومة، كما أنه لا انتقال سلبياً للديمقراطية دون موافقة الإخوان النهائية على الديمقراطية كنظام الحكم بمبادئها وألياتها وضماناتها المتعارف عليها، وإكرر ما قلته في مقال سابق (البديل ٨/٤) أن الوقت وقت الاتفاق على الياث وإجراءات الانتقال الديمقراطي وليس وقت التناقص على السياسات والبرامج والأيديولوجيات. هناك هدف مشترك للجمع ولا يمكن لطرف واحد الانتحال البيروطاني - وكذا الدور الإيجابي الذي لعبه اتحاد العمال العرب في مواجهة العدوان الثلاثي أيضاً، اكتشف النظام أن من اللائق خلق اتحاد عمال

المسلمون فيجب أن يكونوا في طبيعة هذا التكتل فهم يشكلون القوة المعارضة الرئيسية والأكثر تنظيماً في البلاد. وهذا يتطلب منهم تفتية خطابهم السياسي والاتفاق مع بقية القوى الأخرى على هدف واحد هو الانتقال إلى النظام الديمقراطي، ليفتح المجال، بعد الانتقال، لتنافس البرامج المختلفة من جميع التيارات والاتجاهات ولكن اختياراً للشعب عبر مسانيد الانتخابات هي الحكم النهائي بين تلك البرامج. وعلى جميع القوى الوطنية إبراز أنه لا انتقال سلبياً للسلطة طالما ظل الإخوان يتبعين عن بقية القوى، وبالطال ذلك بعض القوى تخاف من الإخوان أكثر من الحكومة، كما أنه لا انتقال سلبياً للديمقراطية دون موافقة الإخوان النهائية على الديمقراطية كنظام الحكم بمبادئها وألياتها وضماناتها المتعارف عليها، وإكرر ما قلته في مقال سابق (البديل ٨/٤) أن الوقت وقت الاتفاق على الياث وإجراءات الانتقال الديمقراطي وليس وقت التناقص على السياسات والبرامج والأيديولوجيات. هناك هدف مشترك للجمع ولا يمكن لطرف واحد الانتحال البيروطاني - وكذا الدور الإيجابي الذي لعبه اتحاد العمال العرب في مواجهة العدوان الثلاثي أيضاً، اكتشف النظام أن من اللائق خلق اتحاد عمال

المسلمون فيجب أن يكونوا في طبيعة هذا التكتل فهم يشكلون القوة المعارضة الرئيسية والأكثر تنظيماً في البلاد. وهذا يتطلب منهم تفتية خطابهم السياسي والاتفاق مع بقية القوى الأخرى على هدف واحد هو الانتقال إلى النظام الديمقراطي، ليفتح المجال، بعد الانتقال، لتنافس البرامج المختلفة من جميع التيارات والاتجاهات ولكن اختياراً للشعب عبر مسانيد الانتخابات هي الحكم النهائي بين تلك البرامج. وعلى جميع القوى الوطنية إبراز أنه لا انتقال سلبياً للسلطة طالما ظل الإخوان يتبعين عن بقية القوى، وبالطال ذلك بعض القوى تخاف من الإخوان أكثر من الحكومة، كما أنه لا انتقال سلبياً للديمقراطية دون موافقة الإخوان النهائية على الديمقراطية كنظام الحكم بمبادئها وألياتها وضماناتها المتعارف عليها، وإكرر ما قلته في مقال سابق (البديل ٨/٤) أن الوقت وقت الاتفاق على الياث وإجراءات الانتقال الديمقراطي وليس وقت التناقص على السياسات والبرامج والأيديولوجيات. هناك هدف مشترك للجمع ولا يمكن لطرف واحد الانتحال البيروطاني - وكذا الدور الإيجابي الذي لعبه اتحاد العمال العرب في مواجهة العدوان الثلاثي أيضاً، اكتشف النظام أن من اللائق خلق اتحاد عمال

الحكومة بالاتفاق على ذلك مفتح ما تطلق عليه الحوار الوطني، وفي كل مرة يهرول قادة الأحزاب المعارضة إلى الجولس على سائدة ذلك الحوار الوطني. هذا ما استمرز أنوار الترفيق الأخرى وعلى رأسها تعيين قادة هذه الأحزاب في مجلس الشورى. وقد ترتب على هذا عرقلة محاورات الإصلاح الحقيقي وتلاشي أي ضغوط على النظام. ولذلك سيقصد النظام الكثير من هذه الأحزاب، وتناثر شريعتيه بشكل أو بآخر، وسيلجأ إلى القمع المباشر للمعارضين، وستكتشف عورات أمام القوى والنشاط الأجنبية، وستحاول القوى الوطنية تنظيم صفوفها والتكامل وممارسة دورها "الحقيقي" في معارضة الحكومة وإيجاد بديل لها، وليس اتفادها وقت الأزمات.

وفي المقابل فإن تجارب معظم الحركات التحول الديمقراطي أظهرت أن الحكام لا يتحتمون على الإصلاح إلا بوجود ضغوط "حقيقية" من تكتل ديمقراطي معارض يستهدف الوصول إلى نظام ديمقراطي حقيقي، يتواءم مع أهداف المجتمع، وليس من أجل مقاعد مجالس محلية في مدينة هنا أو هناك، أو المشاركة في جلسات حوار وطني، أو الظهور على شاشنة الفضائيات. وتظهر هذا التكتل لا يتوقف على هذه الأحزاب الشكلية، فهي غير قابلة بوضعها الحالي على القيام بهذا الدور. وإنما المطلوب هو تحالف كل القوى الوطنية التي تؤمّن بالديمقراطية كنظام لإدارة الإبراشي «أنا ما أطلق النار من باشنش تنتشون... أنا باطق عشرين رامي، وبعث تصريعات اللواء عمر أثناء، تطلق على حديث والد الشهيد أحمد مبروك الطالب بالصف الثالث الإعدادي الذي سقط قتيلا بالرصاص الحى أثناء، وقوفه في شرفة منزله، وأضاف اللواء منفعلاً. عندما سألته مقدم البرنامج عما سيكون موقفه إذا كان

الأمن يصفق لمقتل شهيد المحلة

قرأت باهتمام تصريح اللواء محمد عبدالفتاح عمر، القيادي السابق بوزارة الداخلية. المنشور بالصحة الأولى من جريدة "البديل" عدد ٢١ أبريل ٢٠٠٨ حيث قال في مداخلة تلفزيونية له مع برنامج «الحقيقة» الذي يقدمه الصحفي والال الإبراشي «أنا ما أطلق النار من باشنش تنتشون... أنا باطق عشرين رامي، وبعث تصريعات اللواء عمر أثناء، تطلق على حديث والد الشهيد أحمد مبروك الطالب بالصف الثالث الإعدادي الذي سقط قتيلا بالرصاص الحى أثناء، وقوفه في شرفة منزله، وأضاف اللواء منفعلاً. عندما سألته مقدم البرنامج عما سيكون موقفه إذا كان

الانتخابات وتزييف إرادة الأمة

الحكومة.. فإنا بذلك نجعل المحافظ مسئولاً أمام الشعب لا مسئولاً أمام الوزير. ونحن نعتقد أن هذا سوف يؤدي إلى تطوير وضعهم في إصلاح الريف، فيفكي ما حدث عندما حشدنا كل شيء في المدينة، وجعلنا الفلاحين يهربون من المزارع وكادت تختفي المدن ممن فيها. الطريقة الوحيدة لكي تقبل الدنيا على الحرية أن تكون اليوم مثلاً للحرية

قرأت باهتمام تصريح اللواء محمد عبدالفتاح عمر، القيادي السابق بوزارة الداخلية. المنشور بالصحة الأولى من جريدة "البديل" عدد ٢١ أبريل ٢٠٠٨ حيث قال في مداخلة تلفزيونية له مع برنامج «الحقيقة» الذي يقدمه الصحفي والال الإبراشي «أنا ما أطلق النار من باشنش تنتشون... أنا باطق عشرين رامي، وبعث تصريعات اللواء عمر أثناء، تطلق على حديث والد الشهيد أحمد مبروك الطالب بالصف الثالث الإعدادي الذي سقط قتيلا بالرصاص الحى أثناء، وقوفه في شرفة منزله، وأضاف اللواء منفعلاً. عندما سألته مقدم البرنامج عما سيكون موقفه إذا كان

الانتخابات هي أن تنتخب حكمانا وثوانيا في انتخابات حرة، لا تزوير فيها ولا إكراه ولا ضغط ولا تزييف. فالذي يزور في الانتخابات كالذي يزور في عقد، وجريمة التزوير هي ضد شعب بأكمله. ومهمة الشرطة أن تحمي الشعب لا أن تحمي أنصار الحكومة، وكلما ضمنتنا حرية الانتخاب في بلدنا، بنينا الديمقراطية، إن واجبتنا أن نغير قانون الحكم المحلي بحيث يكون المحافظ منتخبا من الشعب، وليس معيناً من



- * عازين ماربينا لمدمومي النخل.
- * فناس بثمت من الجوع.. وناس بثمت على ناسي
- * أعداء الفقراء في تزايدهم. حد يعمل حاجة
- * طقة الذوق والتعبيرات الرافضة دخلت عام الصحافة
- * اتوقع محاكمة عائلة لكل الهرامنة!!
- * أعيدوا النظر في المسألة الحزبية التسكية!!
- * حياض المثل المثل العارك الانتخابية
- * الإعلام والمحاكاة الرياضية من وراء ظهور شخصيات
- * الأحزاب الكروية أقوى من الأحزاب السياسية.
- * لقامت عربية - إسرائيلية على ساعتي!!
- * جلباب الوزارة منازل وأسما على العديد من الوزراء.. أين
- * لتزيت القوانين!!
- * لدينا من يعمل المصالح الوطن.. ولدينا من يعمل ضده
- * الحزب الوطني عازير غربة قبل الهزائم
- * السقوط السياسي - أسوأ أنواع الهزائم
- * إذا ضاع الحق ابتشروا بالخراب
- * مازالت أسما، الوزني في الكسوف الانتخابية.. منتهى الوفا!
- * البانجو على قاعة الطريق.. إلحقونا د.محمد حجاج

